

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

والمعدومات تنسب تارة إلى عدم فاعلها و تارة إلى وجود مانعها فلا تنسب إليه هذه الشرور العدمية على الوجهين .

أما (الأول) فلأنه الحق المبين فلا يقال عدمت لعدم فاعلها و مقتضيها .

وأما (الثاني) وهو وجود المانع فلأن المانع إنما يحتاج إليه إذا وجد المقتضى و لو شاء فعلها لما منعه مانع وهو سبحانه لا يمنع نفسه ما شاء فعله بل هو فعال لما يشاء و لكن لا قد يخلق هذا سببا و مقتضيا و مانعا فإن جعل السبب تاما لم يمنعه شيء و إن لم يجعله تاما منعه المانع لضعف السبب و عدم إعانة الله له فلا يعدم أمر إلا لأنه لم يشأه كما لا يوجد أمر إلا لأنه يشأه و إنما تضاف هذه السيئات .

العدمية إلى العبد لعدم السبب منه تارة و لوجود المانع منه أخرى أما عدم السبب فظاهر فإنه ليس منه قوة و لا حول و لا خير و لا سبب خير أصالة و لو كان منه شيء لكان سببا فأضيف إليه لعدم السبب و لأنه قد صدرت منه أفعال كان سببا لها بإعانة الله له فما لم يصدر منه كان لعدم السبب